الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الاربعاء

1435/1/3هـ الموافق 2013/11/6م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الانسان في العالم	32

"الداخلية": الوثائق تمنع ترحيل "البدون"

التركي لـ الوطن : إعفاء أصحاب الإجراءات الموقتة الآلاف يقتحمون منفذ الطوال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=166451&CategoryID=2

الرياض، جازان: تركي الصهيل، حسين معشي، أيمن سالم

فيما كثفت الجهات الأمنية حملاتها في كافة المناطق لملاحقة العمالة التي لم تبادر إلى تصحيح أوضاعها، تحركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمعرفة مصير "البدون" بشكل عام، وحملة البطاقات والجوازات غير المجددة، الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية بشكل خاص.

وأبلغ "الوطن" رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني، أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية بضرورة وجود سقف زمني محدد لإنهاء مشكلة البدون، وإيجاد حلول عاجلة، من بينها إعادة سجل من كان له سجل، وتجديد من انتهت بطاقته أو جوازه، ومنح من لا يحمل منهم أوراقا ثبوتية "بطاقة" تبين وضعه، في الوقت الذي اكتفى المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي في تصريح إلى "الوطن": "كل من تكون إقامته بالمملكة مشروعة بموجب أنظمة أو إجراءات وتدابير نظامية دائمة أو موقتة، ويحمل وثائق سارية المفعول تثبت ذلك، ولم يخالف شروط وضوابط إقامته أو أنظمة العمل، لا تشمله حملات ضبط مخالفي الإقامة".

وفي شأن متصل، حاول آلاف المخالفين اقتحام منفذ "الطوال" الحدودي بين جازان واليمن؛ لتجنب "التبصيم" قبل المغادرة، وأوضح الناطق الإعلامي لحرس الحدود بجازان العميد عبدالله بن محفوظ، أن عددا كبيرا توافد إلى المنفذ مع انتهاء المهلة، وحاول نحو 5 آلاف منهم الخروج بطريقة غير نظامية، إلا أن الأفراد كانوا لهم بالمرصاد

تفاصيل ص19،20،21 .

مع بدء التفتيش"البدون" مهددون و"حقوق الإنسان" تخاطب "الداخلية"

القحطاني لـ"الوطن": القضية تحتاج لسقف زمني لمعالجتها.. والتنفيذيون سبب تفاقمها

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/economy/News_Detail.aspx?ArticleID=166450&CategoryID=2

الرياض: تركي الصهيل

تحركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، على نحو عاجل، لاحتواء التداعيات السلبية التي قد تنعكس على "البدون" وخصوصا ممن لا يحملون أوراقا ثبوتية أو بطاقة تبين وضعهم، غداة بدء عمليات التفتيش التي أعقبت حملة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة.

وأبلغ رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني "الوطن"، أن الجمعية خاطبت وزارة الداخلية بخصوص أوضاع هذه الفئة، مع تزايد مخاوفهم من أن يكونوا عرضة للإيقاف والإبعاد عن البلاد في ظل عدم وجود دول تستقبلهم.

وقال القحطاني "لقد تلقت الجمعية العديد من الشكاوى من حملة البطاقات والجوازات غير المجددة الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية، انطوت في أغلبها على مخاوف من أن يتهددهم مصير الأجانب المخالفين.. نحن نقدر تلك المخاوف، ولقد خاطبنا وزارة الداخلية في هذا الخصوص".

وحمل رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي واحدة من جهتين حقوقيتين تعملان داخل البلاد، الجهات التنفيذية مسؤولية عدم الانتهاء من وضع نهاية لهذا الملف، رغم وجود أوامر سامية، وهو ما ساهم في تعقيد المشكلة أكثر، مؤكدا على ضرورة وجود سقف زمني محدد لإنهاء هذه المشكلة لتلافي السلبيات الأمنية والاجتماعية والحقوقية والسياسية الناجمة عنها.

وقال "أوضاع هؤلاء الأشخاص تحتاج إلى حلول عاجلة، وهناك أوامر سامية قد صدرت في السابق بشأن بعضهم لو طبقت بمفهومها الواسع لحلت مشاكل من صدرت بشأنهم"، مضيفا بالقول "كما أن الجمعية قد اطلعت واستمعت للعديد من التوجيهات من وزراء الداخلية السابقين، وكذا وزير الداخلية الحالي الأمير محمد بن نايف بشأن حل مشكلة هؤلاء الأشخاص"، فيما أبدى قناعة بأنه "لو طبقت التوجيهات الصادرة ونفذت بشكل سريع لحلت مشكلة معظمهم".

لكن رئيس الجمعية الحقوقية، يرى أن العقدة في ملف "البدون" تكمن في الجهات التنفيذية الدنيا. وقال "للأسف هي تعمل بشكل بطيء وبدون وضع سقف زمني للإنجاز مما يساهم في تعقيد المشكلة ويحرم هؤلاء الأشخاص من معظم حقوقهم وخاصة في وقتنا الحالي الذي أصبح الأمر فيه يعتمد على رقم السجل المدني أو رقم الإقامة".

وحذر مفلح القحطاني من مغبة تفاقم معاناة فئة البدون وتحديدا من لا يحمل أوراقا ثبوتية منهم أو من أوقفت سجلاتهم المدنية، مع انتهاء مهلة تصحيح أوضاع العمالة المخالفة، معتبرا أن حملات التفتيش قد تزيد مشكلة هؤلاء الأشخاص لعدم حملهم ما يثبت هويتهم، مما يعرضهم للإيقاف أو حتى الإبعاد رغم عدم وجود بلد يستقبلهم، وهو ما قال إنه "يتطلب إيجاد حلول عاجلة؛ لعل من بينها إعادة سجل من كان له سجل وتجديد من انتهت بطاقته أو جوازه ومنح من لا يحمل منهم أوراقا ثبوتية "بطاقة" تبين وضعه".

الحملات لا تشمل المقيمين بصفة "مشروعة"

علق المتحدث الأمني بوزارة الداخلية اللواء منصور التركي على المخاوف التي نقلتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن "البدون" بقوله "كل من تكون إقامته بالمملكة مشروعة بموجب أنظمة أو إجراءات وتدابير نظامية دائمة أو موقتة ويحمل

وثائق سارية المفعول تثبت ذلك، ولم يخالف شروط وضوابط إقامته أو أنظمة العمل، لا تشمله حملات ضبط مخالفي نظام الإقامة".

برامج سعودية تساعد السجينات على تقويم سلوكهن

مسؤول أكد أن رفض أولياء أمور السجينات استلامهن ليس ظاهرة ولا يمثل إلا أقل من 1٪

المصدر: العربية الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/05/مسؤول-سعودي-ثقافة-بعض-العوائل-في-المملكة-سلبية-متأصلة.html

الرياض - خالد الشايع

اعتبر مسؤول سعودي، أن ثقافة بعض العوائل في المملكة بها سلبية متأصلة.

وقال الناطق الإعلامي المكلف للمديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، إن سبب رفض بعض الأسر استلام بناتهم السجينات، هو ثقافة سلبية متأصلة.

وشدد في تصريحات لـ"العربية.نت" على أن رفض أهالي السجينات استلامهن بعد انقضاء محكوميتهن لا يمثل ظاهرة، بل إنه يقع في حالات محدودة لا تشكل إلا نسبة أقل من 1%.

وأوضح الحربي أن إدارة السجون تحرص على تنظيم برامج تأهيلية للنزيلات، تشمل مجموعة من البرامج المتنوعة خلال فترة إقامتهن، إضافة إلى المحاضرات التي تساعدهن على تقويم سلوكهن وتجاوز فترة قضاء العقوبة والعودة إلى المجتمع بشكل طبيعي.

وأضاف: "تحاول إدارة السجن بشكل متكرر إقناع أسر النزيلات بتقبلهن واستلامهن".

السعودية تدرس قانوناً يمنع ولي أمر السجينة من إنكارها

جمعية حقوق الإنسان تطالب بإنشاء دور خاصة للسجينات المفرج عنهن

المصدر: العربية الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/05/السعودية-تدرس-قانون-يمنع-المواطن-من-إنكار-ابنته-السجينة.html

الرياض- خالد الشايع

علمت "العربية.نت" أن الجهات المختصة في السعودية تدرس إصدار قانون يمنع تنكر أولياء الأمور لقريباتهم المسجونات ورفض استلامهن من إدارة السجون بعد انتهاء محكوميتهن.

ويأتي ذلك، بعدما رصدت تلك الجهات، بقاء نزيلات في السجون السعودية، رغم انتهاء محكوميتهن، بسبب رفض أولياء أمورهن استقبالهن واستلامهن.

ويعد حضور ولي الأمر إلى إدارة السجون، شرطا أساسيا لكي تخرج النزيلة من السجن بعد انتهاء محكوميتها، وفي حال رفضه تُبقي الإدارة، النزيلة في السجن، حتى يعدل ولي الأمر عن قراره.

ويتزامن ذلك مع تحرك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من أجل علاج هذه المشكلة.

وأكد نائب رئيس الجمعية الدكتور خالد الفاخري لـ"العربية.نت": "أن الجمعية مهتمة جدا بهذا الموضوع وبدأت في التحرك لعلاجه".

وتوقع أن يصدر قريباً قانون ينهي المشكلة، خصوصاً أن الموضوع: "تحت البحث، ونحن مهتمون به، وخلال فترة قريبة ستكون هناك قرارات تحل هذه المشكلة".

وأوضح الفاخري أن أساس المشكلة هو تعنت بعض أولياء أمور النساء ورفضهم إخراجهن من السجن بعد انتهاء محكوميتهن".

وأضاف: "يشترط النظام استلام ولي أمر السجينة من السجن، وبعضهم برفض ذلك وهذا فيه انتهاك لحقوق السجينات، ولكننا لا نستطيع إلزام ولي الأمر باستلام ابنته، خاصة إذا تبرأ منها".

وطالب الفاخري بدور تستضيف تلك السجينات، حتى يتمكن من ممارسة حياتهن العادية ويواصلن أعمالهن ودراستهن، وأن تتولى الجهات القضائية تزويجهن، حتى لا تتعطل حياتهن بسبب تعنت ولي الأمر".

سهيلة العابدين: السعوديات "ناقصات" لكن عقوبتهن كاملة

أكدت أن المرأة تقضي حياتها في السجن على خطأ قد لا يقارن بما يفعله الرجل

المصدر: العربية الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/11/05/سهيلة-العابدين-نساء-السعودية-ناقصات-إلا-في-معاقبتهن.html

الرياض - خالد الشايع

هاجمت عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية الدكتورة سهيلة زين العابدين، أنظمة السجون في المملكة، وامتد ذلك إلى المجتمع السعودي، بسبب النظرة السلبية ضد السجينات.

وألمحت في حديث مع "العربية.نت" إلى أن النساء في السعودية "ناقصات" إلا إذا تعلق الأمر بمعاقبتهن، فإنه في هذه الحالة تتم معاملتهن على أنهن كاملات الأهلية، وبعد الانتهاء من العقاب يعدن ناقصات.

وقالت العابدين: "هناك تناقض كبير في نظام العقوبات، حيث يتم التعامل مع المرأة كإنسان كامل الأهلية عند تطبيق العقوبة عليها، وعندما تنتهي العقوبة، تعامل كإنسان ناقص، تحتاج إلى ولي أمر يتسلمها، ويحكم عليها بحكم أكبر من كامل الأهلية بأن تقضي كامل حياتها في السجن على خطأ قد لا يقارن بما يفعله الرجل من جرائم".

وشددت على ضرورة :"أن يكون هناك قانون يجبر الأولياء على إخراج بناتهم من السجن بعد انتهاء محكوميتهن".

وأوضحت: "تتبرأ العائلات من المرأة عندما ترتكب أي جريمة، بينما الرجل لو ارتكب جريمة قتل، تتعاون الأسر وتتسول قيمة الدية بعشرات الملايين لإخراجه من السجن".

وأضافت: "والمشكلة أنه حتى لو استمل الأب أو الأخ المرأة، يبقى هناك خطر يهدد حياتها بالقتل، خاصة عندما تكون جريمتها أخلاقية".

يأتي ذلك بعد أن ترددت أخيراً أخبار عن بقاء عدد كبير من النزيلات في السجن، رغم انتهاء محكوميتهن، بسبب رفض أولياء أمرهن استلامهن من السجن.

لا تقفز على المنصة بحثاً عن الفوضى والتصادم كوسيلة لإيصال صوتك

توقيت المطالبات الحقوقية.. مصلحة الوطن فوق الجميع"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/06/article881525.html

الخبر، تحقيق - عبير البراهيم

نحلم دائماً بوطن مختلف، وطن نكون جزءاً منه ويبقى في قلوبنا، نسعى كأفراد لأن نحمل كل ما يتعلق به في داخلنا، وعلى الرغم من الآمال والتطلعات نتعهد أن نبقى أوفياء له، حراسا له، من كل ما يمكن أن يفسد ترابطه أو يزعزع أمنه، نفعل ذلك ونحن معلقين بالكثير من الطموحات، التي نرغب أن تتحقق على المستوى الحقوقي، فهناك منجزات نرغب في أن تتسع، وهناك آمال نرغب في أن تتحقق، وفي مقابل ذلك جميعا هناك وطن يجب أن نحبه كثيراً، وأن نحميه، وأن نحافظ عليه، قبل كل شيء وأي شيء.

إن ذلك الحُب يستلزم أن نتفهم ما يمكن أن تستلزمه خارطة الوطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية من وعي، حتى نستطيع أن نصل إلى الكثير من التغير البنّاء، الذي يحمل مصالحنا كمواطنين ومصالح وطن مازلنا فيه نعيش ومنه وإليه ننتمي.

وعلى الرغم من حق المواطن في إبداء مطالباته الحقوقية التي تعبر عن رأيه ورغباته وتطلعاته، لكنه لابد أن يعي ويحترم مصالح وطنه، كيف ومتى يجب أن يقف ليقول ما لديه من مطالبات دون أن يسيء إلى أحد، أو أن يكون الطعم السهل الذي يصطاد به بعض الجهات المعادية تلك المطالبات، حتى تسيء إلى وطننا وتحول مطالباتنا التي نسعى بمحبة إلى أن تتحقق وهي مشروعة، إلى مفاهيم عدائية تجاه الوطن، تصل لامتهان حقوق الإنسان وإجهاض فكرة احترام إنسانيته، نحتاج دائماً لأن نعبر عن حقوقنا، أن نتكلم بصوت واضح عمّا يشغلنا، وما يهمنا بداخل وطننا، وتلك هي السياسة الحكيمة التي تدعو إليها القيادة الرشيدة، لكننا في مقابل ذلك نحتاج أن نخاف أكثر على وطننا، وأن نحبه ونفي له، وأن نمتلك القدرة على قراءة توقيت المطالبة وكيفية المطالبة بها، دون تعريض أمن هذا البلد للخطر، فنحن جميعاً مجندون لمثل هذه المهام كمواطنين، فهل نملك الثقافة التي تجعلنا قادرين على قراءة خارطة البعد العميق للمطالبات الحقوقية في وقت ما؟ وهل نملك الأسلوب الأجدر في المطالبة بعيداً عن الفوضى وصوت الشارع؟ هل نحن قادرون على أن لا نسمح لأحدهم أن يحولنا إلى قضايا تثار ضد وطننا؟ وهل يوجد من يستغل الظروف العامة لاستخدامها كوسيلة ضغط للوصول لتلك الحقوق؟

جانب حقوقي

وقال "د. مازن خياط" -عضو مجلس الشورى الأسبق في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب-: إن المملكة تحكم المنهج الشرعي في جميع أمورها وقراراتها، وحتى على مستوى العالم الذي ينتقدنا ويجرح في طريقتنا في حفظ حقوق الإنسان أقروا سياسة المملكة في حفظ حقوق الإنسان والمواطن على حد سواء، وذلك رد قاطع على بعض الجهات الخارجية التي تنتقد الجانب الحقوقي في المملكة بدون وجه حق، مشدداً على ضرورة أن يعي المواطن واجباته تجاه الوطن قبل المطالبة بالجانب الحقوقي، فإذا عرف ذلك، هنا يستطيع أن يطالب بكامل حقوقه بمنتهى الحرية، مضيفاً أن سياسة المملكة تحترم الحقوق والمطالبة بها، فهي دائماً تضع احتياجات ومصالح المواطن بعين الاعتبار، كما أن الجميع سواسية أمام القانون، فإذا وجد من قصر في حقوق المواطنين يوجد هناك المساءلة، فأبواب المسؤول والمهتم مفتوحة، مؤكداً على أن المطالبة بالحقوق الشرعية لا غبار عليها، ولا خلاف معها، فالدين والدولة يؤيدانها ويحترمانها في كل وقت وفي أي زمان، فبلادنا بلد "ديمقراطية" في جانبها الشرعي من الطراز الأول.

نقد بنّاء

وأوضح "د. خياط" أنه غالباً ما يتبع عامة الناس من أفراد المجتمع الكثير من آراء السياسيين وأصحاب الفكر والقلم وبعض المهتمين بهذا النوع من القضايا، لذلك فإن هناك مسؤولية كبيرة على هؤلاء بأن يتقوا الله في دعواتهم وفكرهم الذي يُطرح، حتى لا يكون التيار مجرد مطالب بدون تأمل أو قراءة للوضع العام للوطن، مبيناً أن العامة من الناس يستجيب لتلك المطالبات ويستخدمون الأسلوب غير الجيد لطرح تلك المطالبة، وهم يتبعون بعض أصحاب الفكر في ذلك دون إدراك

للعواقب الوخيمة لكيفية تلك المطالبة وأثرها في الداخل والخارج، مُشدداً على ضرورة أن يكون هناك تأمل عميق لجميع المطالبات الحقوقية من حيث الكيفية والتوقيت، سواء كانت تتعلق بقيادة المرأة للسيارة أو حتى مطالبات أخرى، لافتاً إلى أنه حتى الناس المؤيدين أو الذين ينتقدون لابد أن يكون النقد بنّاء وعلى رؤية شرعية وطريقة لا تستخف بمن يطالب، كذلك على من يطالب أن يكون لديه فكر عميق لما يمكن أن يترتب على هذا النوع من المطالبات في الوقت الحالي، فلا يكون الخراب أكثر من الإصلاح، وذلك ما يجب أن يتنبه إليه الجميع.

منصة مناسبة

وتحدث "د. علي بن عبدالله الغامدي" -عضو مجلس الشورى في لجنة الإدارة والموارد البشرية- قائلاً: إن إدارة الثقافة الحقوقية مهمة للفرد، وهو مرتبط بدرجة الوعي العام في المجتمع والوعي السياسي بالدرجة الأولى؛ لأن كل المطالبات الحقوقية تتخذ طابعا سياسيا أو يكون لها مظلة سياسية، وهذا لا غبار عليه ولا جدل فيه، مضيفاً أنه مع تأييد ضرورة اختيار التوقيت المناسب يجب أن يكون هناك أيضاً اختيار المنصة المناسبة للمطالبة، مبيناً أنه لكي تظل مطالباتنا الحقوقية متوازنة ولا يحدث الاستغلال من الجهات الأخرى، ينبغي أن لا يتخذ حساسية الوقت والظرف دائماً للوقوف في طريق المطالبة بالحقوق، ففي الوقت الذي على المطالب بالحقوق أن يتحرى الوقت والأسلوب المناسبين والمنصة المناسبة، لا ينبغي أن تتخذ الأوقات ذريعة بأن يقفز الممانعون فوق هذا السبب لكسب فرصة المطالبة بالحقوق، مُشدداً على ضرورة أن تكون هناك موازنة، ففي الوقت الذي يجب أن لا نعرض مصالح الوطن والأمن والاستقرار لأي خطر، كذلك على الجهات المعنية أن تلاحظ بأنه لا ينبغي أن يحول عذر الوقت عن النظر في استحقاقات أصحاب الحقوق.

مواقف تصادمية

وبيّن "د. الغامدي" أن جوانب الوعي ليست فقط في الثقافة الحقوقية، لكن يجب أن تطال أولويات الحقوق وأولويات المطالبة، فأحياناً نطالب بأمور هناك أشياء أكثر أهمية منها وأكثر أساسية منها، مضيفاً أن على الإعلام دورا كبيرا في تصويب الأخطاء لطريقة المطالبات الخاطئة، موضحاً أنه إذا لم تحدث تلك المطالبات بذريعة الجهل بالكيفية الجيدة، فمعنى ذلك بأنه لن تحدث الإنجازات ويتطور الوطن، ذاكراً أن جميع الشعوب تمر بمثل هذه التجارب وتعمل من خلال الممارسة حتى تصيب، مُشدداً على ضرورة عدم التصادم كالخروج في الشوارع وإشهار المطالبات، فتلك من سوء الاستغلال، كما أنه يعطل المصالح، مشيراً إلى أن الاتخاذ لا يؤدي إلاّ لمزيد من التخلف والتعطيل، لكن لا يجب أن يتخذ ذلك عذر في تعثر بعض المصالح.

إشاعة بلبلة

وقال "د. طلال حسن بكري" -عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الأسبق-: إن المطالبات الحقوقية أمر مشروع للجميع، والدولة ترحب بمثل تلك المطالبات، وتشجع عليها، لكن الفوضى هي الأمر المرفوض وغير المقبول، فحينما نطالب بحق مشروع ونخرج بشكل مسيرات أو نطبق ذلك فإن ذلك لا يسيء لمن يفعل مثل تلك السلوكيات، بل يسيء إلى الوطن بأكمله، مضيفاً أنه حتى إن وجد ترحيب بذلك المطلب الحقوقي، فإنه بتلك السلوكيات غير المقبولة لن تنظر لها الدولة وتأخذ بها؛ لأنها تحولت من مطالبة بالحق إلى إشاعة البلبلة والفوضى في أرجاء الوطن، مبيناً أن المطالبة الحقوقية أمر مسلم به، والدولة تدرك الأهمية لتلك المطالبات، وهناك الكثير من التجارب والمطالب الحقوقية التي تم الاستجابة لها، لكن بعيداً عن الفوضى والتظاهرات وغيرها، لافتاً إلى أن هناك الكثير من الجهات الخارجية التي تتلصص لبلادنا، فهناك من يكره وجود الأمن والاستقرار في هذه الوطن، وهناك الفزع والخوف في بعض البلاد الأخرى فيتربصون بنا.

مبادرة الجهات

وتأسف "د. بكري" على من يستجيب لهذا التربص ويظنون بمطالباتهم إنما هم يطالبون بحقوقهم، لكنهم في الحقيقة يستجيبون لمن يتربص ببلادنا، مضيفاً أننا نعيش في حالة من الاستقرار والأمن وتلك الجهات الخارجية تكره هذا الأمن، وترغب في انزلاقنا كما انزلقوا هم بالفوضى والخوف، مُشدداً على ضرورة أن تبادر الجهات الحقوقية في فهم مطالبات الناس وتوجيهها بالشكل الجيد، ولا تنتظر أن يأتي من أفراد المجتمع ويطلب المبادرة، فهناك أمور بديهية كان من الممكن أن تبادر الجهات الحقوقية بالمطالبة بها دون أن تلجأ الناس إلى أساليب الفوضى، مؤكداً على أنه متى ما كانت الجهات الحقوقية قادرة على تلبية الاحتياجات الحقوقية كان هناك تفهم من قبل المواطن الذي يلاحظ جهود تلك الجهات.

فرصة تعبير

وأشار "د. محمد بن مهدي الخنيزي" -عضو مجلس الشورى في لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي- إلى أن هناك وسائل أوجدتها الدولة للمطالبة بالحقوق، سواء عن طريق فتح الجهات المعنية حقوق الإنسان كهيئة حقوق الإنسان لتقدم

المواطنين بمطالبهم إلى هذه الجهات التي سترفع تلك المطالبات إلى المسؤولين، كما يوجد أمراء المناطق الذين يجتمعون بأفراد المجتمع للاستماع لمطالبهم، موضحاً أن هناك من الأفراد من يخرج ويرفع صوته بتلك المطالبات سواء عبر الصحف أو الإعلام، التي قد تكون غير مناسبة، أو الوقت غير مناسب، فتستغلها بعض الجهات الخارجية الأجنبية للإساءة إلى المملكة، لافتاً إلى أن الدولة أعطت الأفراد الفرصة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وهذا طبيعي عبر قنوات التواصل الاجتماعي، فالدولة تحترم ذلك وتتيح المجال للمواطنين للتعبير والتنفيس عمّا يشعرون به، وذلك هو من صفات المجتمع الراقي، مؤكداً على أن الدولة تقبلت الكثير من النقد تجاه الوزارات والمنشآت، حتى وصل الأمر إلى الطرح الجريء جداً عبر وسائل الإعلام.

توجيه الأفراد

وأوضح "د. الخنيزي" أن دور هيئات حقوق الإنسان وجمعيات حقوق الإنسان كبير في توجيه أفراد المجتمع، عبر إقامة دورات التثقيف الحقوقي، وكذلك الدورات التوعوية، كما حدث في المنطقة الشرقية، حينما أقيمت دورات للقضاة والمسؤولين في كيفية معاملة الآخرين وإعطائهم حقوقهم، ولتوعيتهم في كيفية التعبير عن الرأي، مشيراً إلى وضع خطة للجامعة العربية لتثقيف الطلاب، سواء على مستوى المرحلة الابتدائية أو الثانوية أو الجامعية، لتثقيفهم من الجانب الحقوقي، مبيناً أن جامعة الملك سعود وضعت قسما لحقوق الطلبة، وذلك لتعميق مفهوم احترام الحقوق.

أمير عسير يُوجِّه بتشكيل لجنة لدراسة قضية الفتاة الهاربة من دار الحماية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989513

أبها – الحسن آل سيد

وجه أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، بتشكيل لجنة من الجهات ذات العلاقة لدراسة قضية الفتاة الهاربة من دار الحماية الاجتماعية من جميع جوانبها ورفع تقرير مفصل.

ذكر ذلك لـ «الشرق» الناطق الرسمي باسم إمارة منطقة عسير سلطان القحطاني.

وعلمت «الشرق» من مصادرها أن هيئة التحقيق والادعاء العام وجهت الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير منذ يومين بالإفراج عن الفتاة الهاربة وإعادتها إلى دار الضيافة والحماية الاجتماعية بدلاً من وضعها الحالي في دار الفتيات (مقر انفرادي)، إلا أن الشؤون الاجتماعية لم تنفذ قرار الإفراج إلا أمس (الثلاثاء).

وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام وجدت بعد التحقيق مع الفتاة عدم ثبوت أي إدانة لها ومن ثم قررت الإفراج الفوري عنها وإعادتها إلى دار الضيافة والحماية الاجتماعية.

كما أبدت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير استغرابها من موقف الشؤون الاجتماعية واعترضت على عدم إعادة الفتاة إلى دار الحماية الاجتماعية بعد هروبها واستنجدت بهيئة حقوق الإنسان وأصرت على نقلها إلى دار الفتيات التي تقبع فيها النساء والفتيات اللاتي لهن قضايا جنائية.

من جهته، أوضح الناطق الرسمي للشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير علي بن عبدالرحمن الأسمري لـ»الشرق»، أن الفتاة أُعيدت إلى دار الضيافة والحماية الاجتماعية تنفيذا لتوجيه هيئة التحقيق والادعاء العام بعد انتهاء التحقيق معها اليوم.

وقال إن الفتاة حالياً في الدار وتتمتع بكامل حقوقها التي كفلها لها النظام، وأضاف «الإجراء الذي اتخذته الشؤون الاجتماعية لم يكن تعسفيا وإنما تم تطبيق النظام، والفتاة هربت من الدار وقضت ليلة خارجه ولجأت إلى هيئة حقوق الإنسان وكان لا بد من إجراء تحقيق معها، وهو ما تم فور انتهاء تحقيقات هيئة التحقيق والادعاء العام. وتم إعادة الفتاة إلى الدار وفق ما ورد من هيئة التحقيق والادعاء العام».

وأضاف الأسمري أن مسألة تخوف الفتاة من عودتها إلى أسرتها لم ولن يتم إلا بعد موافقة وتوجيه أمير المنطقة الذي وجه شخصيا بنقلها إلى دار الحماية الاجتماعية عندما تعرضت للتعنيف.

وتشير مصادر «الشرق» إلى أن الفتاة كانت تعاني بسبب أسرتها وتعرضت للتعذيب والعنف من قبل عدد منهم، كما أن والدها سُجن بسببها وهو لا يزال حالياً في السجن، وأبدت تخوفها من العودة إليهم خوفاً من تعرضها للتعنيف مرة أخرى.

في جدة..7 أطفال يواجهون قسوة الحياة بعد سجن الأب والأم

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://sabq.org/6KHfde

عبدالله الراجحي- سبق- جدة:
وقف فريق من هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة على حالة الطفلة الإندونيسية التي تعرضت لعنف شديد جداً من قِبل أسرتَين من بني جلدتها، وتبيّن استجابة الطفلة للعلاج، وعدم تعرضها للاغتصاب، وذلك خلال زيارة الفريق لشرطة الكندرة للاطلاع على سير القضية.
وكان ذلك بتوجيه من رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان؛ إذ تابع فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة حالة الطفلة بفريق مكون من مساعد المشرف العام على فرع الهيئة بمنطقة مكة إبراهيم النحياني، ومديرة المكتب النسوي جواهر بنت عبدالعزيز النهاري.
وقال "النحياني": لقد اتضح من خلال مجريات القضية أن الطفلة الإندونيسية لم تتعرض لاغتصاب، وإنما بسبب الإهمال في نظافتها حدثت تقرحات حول المهبل. مشيراً إلى أن الطفلة تعرضت لعنف شديد جداً، وأن المتهم في ذلك أسرتان من بني جلدة الطفلة، وأنهم أُوقفوا رهن التحقيق.
وأضاف بأنه بزيارة الطفلة تبيّن أنها في غيبوبة، وبتكرار الزيارة اتضح أنها تستجيب للعلاج. وأوضح أن الفريق اتقى بالدكتور صلاح الدين مفتاح الطبيب المعالج، الذي بيّن أن الطفلة تستجيب للعلاج، وأُجريت لها عملية في يوم 12/ 10/ 2013، وما زالت الدكتورة جواهر النهاري تقوم بزيارتها للاطمئنان على حالة الطفلة بشكل شبه يومي. وأشار إلى أن رئيس هيئة حقوق الإنسان يتلقى تقريراً يومياً عن حالة الطفلة منذ دخولها المستشفى، ويؤكد حقها في تمتعها بصحة جيدة .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

العدوان لـ الشرق: مجمل المحاكم ستقام خلال سنتين.. و الاستئجار سيصبح ماضياً

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989488

الرياض – عبدالله الغنمي
أكد مدير مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان أن المشروع يسير كما خطط له سلفا، داعياً الجميع لزيارة مقره للمس الفارق من خلال الدعم الكبير الذي يحصلون عليه من خادم الحرمين الشريفين الذي رعى هذا المشروع.
وأضاف في تصريح خاص لـ «الشرق» أن مجمل المحاكم ستقام خلال سنتين بعد تأمين بقية أراضيها، وستكون ذات أشكال مميزة في البناء.
وقال العدوان إن عددا كبيرا من الشباب السعودي المؤهل يقوم على بناء العملية التطويرية، ووضع كل التصورات على أرض الواقع من خلال الاستراتيجيات، ومن ثم البدء في تطبيقها حتى لا تصبح حبرا على ورق.
مشيرا إلى أن الازدحام تلاشى أمام كتابات العدل وأصبح من الماضي نظير ما قُدّم لهذه الكتابات من خدمات إلكترونية عالية المستوى، بالإضافة إلى تدريب العاملين على استخدام التقنية بما يخفف على المراجعين ويجعل تنفيذ المعاملات سهلا بدون تعقيد وأيضا مضاعفة أعداد كتاب العدل. مشيرا إلى أن آخر الإحصاءات كانت تشير إلى أن كاتب العدل ينجز في اليوم 15 معاملة أما بعد تطور الأدوات أصبح الإنجاز يتجاوز 150 معاملة يوميا. إضافة إلى أن المواقع المستأجرة للشأن العدلي ستكون من الماضي لأنها لن تخدم المرحلة النوعية التي أقبل عليها القضاء بعموم مستوياته.
وحول آلية التطور التي طرأت على المشروع قال العدوان: من خلال نظام إلكتروني دقيق وعالي الجودة تخدم المحاكم وكتابات العدل وفرع الوزارة في كافة مناطق المملكة من خلال مركز القيادة والتحكم الموجود داخل المشروع، الذي يعمل على مدى 24 ساعة طوال أيام السنة، بالإضافة إلى الإجازات الرسمية، إضافة إلى تأمين ما يحتاجه العمل العدلي من احتياجات تقنية ومعرفة النواقص من خلال رصد مكمن الخلل في كل جهة تابعة لمركز التحكم في المشروع. لافتا إلى أن العمل التقني ليس كل شيء في المشروع، وإنما العنصر البشري الذي نحرص على تطوير أدائه لتتطور الخدمة المقدمة للمواطنين من خلال دورات متقدمة في كل المجالات التي فيها تماس مع المواطن إضافة إلى وضع بيئة مناسبة في المحاكم.
ورحب العدوان بأي ملاحظات على المشروع أو حتى انتقاد لكن ليس قبل أن يتم الإلمام بالمشروع وأين وصل والاطلاع عليه عن كثب.

صالح في انتظار مَنْ يقدم له العلاج التأهيلي بعد رفضه من المدارس والمراكز المتخصصة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989250

الدمام – محمد المرزوق

لم يفقد محمد هادي الأمل في علاج ابنه «صالح» « 11 عاماً»، الذي يعاني من صعوبات تعلّم وتشنّج، وبذل كلّ ما استطاعت يداه توفيره من مال لعلاج ابنه، بعد رفض المدارس الحكومية قبوله، عبر إدخاله مركزاً متخصصاً خاصاً، ودفع في عام واحد نحو 28 ألف ريال، وبعد أن زاد العبء المالي عليه، وهو الذي يعيل عدداً من الأبناء الآخرين، ويعمل في القطاع العسكري، لجأ إلى إمارة المنطقة الشرقية علّه يجد لديها الحل، وسرعان ما انفتح باب من الأمل بعد خطاب صدر من الإمارة موجها إلى «مجمّع الأمير سلطان للتأهيل» في الشرقية، إلا أن الأمل لم يدم طويلاً بعد أن رفض المركز الاستمرار في تقديم العلاج لـ»صالح» بحجة أن علاجه لا يدخل ضمن اختصاص المجمّع.

ويسكن محمد هادي مدينة الخبر، وابنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقال «منذ ولادته ونحن نحاول الحصول له على علاج لمرضه، ليمارس حياته كأي طفل آخر، وقد بذلت ما أستطيع من مال من أجل علاجه وتعليمه، وذلك بعد أن رفضت المدارس الحكومية التي تحوي أقساماً لذوي الاحتياجات الخاصة، في الدمام والخبر استقباله، وكان رفضها بسبب «حاجته إلى وجود شخص معه لمساعدته على قضاء حاجته». وبيّن أنه حتى مركز التربية الفكرية في حي عبدالله فؤاد في الدمام رفض قبول «صالح».

وأدخل هادي ابنه مركز «شموع الأمل» وهي مدرسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وتم قبوله في المركز لكونه يتقاضى مقابلاً يصل إلى 28 ألف ريال في السنة، كما أدخلته «مجمّع الأمير سلطان للتأهيل»، وفي شهر واحد دفعت نحو أربعة آلاف ريال من أجل المستلزمات وجلسات العلاج. وبسبب العبء المالي الكبير، توجه هادي إلى إمارة الشرقية، التي وجهت خطابا إلى «المجمع»، لتقديم العلاج لـ»صالح»، وعند وصول الخطاب رفض المجمع تقديم العلاج له بحجة عدم الاختصاص، رغم أنهم قدموا له العلاج حين كنت أدفع المال لهم.

واستغرب هادي رفض المجمع علاج ابنه، وقال إن دكتورة في المجمع وراء الرفض، رغم أنه في البداية كان يقدم له العلاج حين كنت أدفع مالاً، مبيناً أن المجمع قبل علاج ابنه فترة زمنية، بواقع جلسة في كل أسبوع، وحينها كانت الدكتورة في إجازة، وبعد عودتها أمرت بإنهاء العلاج. وذكر «المجمع» سبب رفضه العلاج في خطاب موجه إلى الأب، بين فيه أن صالح من غير ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو شرط أساس في قبوله في المجمع.

ويعاني صالح من صعوبات تعلم وتشنجات، وتاريخ مرضي سببه نقص الأوكسجين في الولادة. كما يعاني من ضعف في الإبصار وعدم القدرة على الكلام، وكشف التشخيص عن وجود شلل مخي وصرع وتخلف عقلي، ما يعني أنه يعاني من إعاقة حركية وعضلية.

وذكر تقرير صادر من الرعاية الصحية الأولية في الشرقية، مركز صحي الجامعيين في الدمام، أن لدى صالح تشتت انتباه وزيادة حركة وبطء فهم، فيما حالته النفسية تتمثل في ضعف في التركيز والاندفاعية، وحالته العقلية تتمثل في بطء الفهم والتكيف مع المحيط الخارجي وضعف المهارات العقلية، وصنفه التقرير ضمن «فئة تأخر عقلي من الدرجة المتوسطة»، وأوصى التقرير بأن يقدم له خطة علاج تضم علاجاً دوائياً ونفسياً وإلحاقه بمركز متخصص للتدريب على المهارات الاجتماعية.

تفاعلاً مع ما نشرته الشرق

محافظ المذنب يُشكّل لجنة للوقوف على حالة المُسن وعائلته

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989543

المذنب – جاسم الجبيل
شكّل محافظ المذنب المكلف سليمان التويجري، لجنة من المحافظة للوقوف على حالة المُسن الذي يعيش وعائلته على «مسجلة زراعية» بلا ماء ولا كهرباء».
وقامت اللجنة بزيارة الأسرة أمس الأول، يرافقها رئيس مركز سامودة مسلط العضيلة، وأعدت تقريراً عن جوانب معاناة الأسرة لرفعها للمحافظ لدراستها وإيجاد الحلول للخروج بهم إلى بر الأمان.
وكانت «الشرق» نشرت في عددها رقم (691) الصادر بتاريخ 2013/10/25م معاناة المسن سلطان حوال الهريساني الذي يُكابد صعوبات العيش في منزل بلا ماء ولا كهرباء، في سمار سامودة (85 كيلومتراً غرب محافظة المذنب)، حيث يرعى هذا المسن زوجته وأختها الأرملة العمياء وابنه الذي لا يحمل مؤهلاً دراسياً ولا يعمل، بعنوان «مُسِنّ يعيش وعائلته على «مسجلة زراعية» بلا ماء ولا كهرباء».

مقتل مشاري.. تأخر تقارير ثلاثة مستشفيات يؤجِّل القضية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/06/989516

الدمام – فاطمة آل دبيس
أجَّلت المحكمة العامة في الدمام النظر في قضية الطفل مشاري قبل عقدها دون تحديد الموعد القادم، وذلك لعدم وصول التقارير الطبية الخاصة بالقضية، ومرور خمسة أشهر من تاريخ طلب المحكمة لها.
وتعاملت ثلاثة مستشفيات مع حالة الطفل مشاري الذي تُتَّهم خادمته بتسببها في وفاته بعد تسممه، فيما خاطبت وزارة العدل نظيرتها الصحة طالبةً منها الإيعاز لمسؤولي المستشفيات الثلاثة بتسليم التقارير المطلوبة، وهي: مستشفى القوات المسلحة في الظهران، والمستشفى العسكري في الرياض، ومستشفى الملك فهد التخصصي.
وبرَّأت المحاكمة السابقة الخادمة الآسيوية في حكم ابتدائي من تهمة القتل للرضيع مشاري، إلا أن اعتراض والد الطفل أحال القضية إلى محكمة الاستئناف التي اعترضت على الحكم وأحالت القضية للنظر فيها من جديد.

وكانت جلسات المحاكمة الأولى للقضية قد خلصت إلى صرف النظر عن حكم القصاص، لعدم إثبات التقارير الطبية الصادرة بشكل صريح تعرُّض الطفل مشاري للتسمُّم، إضافة إلى ذكر أحد التقارير وجود مرض وراثي لديه ما تسبَّب في وفاته، وكذلك تضارُب الأقوال بين التسمم بسمِّ الفئران، وحبوب البنادول.

(82) حالة طلاق يومياً وصلت إلى (30) ألفاً في السنة.. ولا نزال نتفرج ننتظر جمعية وطنية للأرامل والمطلقات..!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/06/article881524.html

أبها، تحقيق-مريم الجابر

تُعد المطلقات والأرامل أكثر فئات المجتمع حاجة إلى الاهتمام والرعاية وتحقيق مطالبهم، إلاّ أنه حتى هذه اللحظة لم يتم تعيين جهة رسمية خاصة بشؤونهن، على الرغم من وجود الضمان الاجتماعي وكذلك جمعية الشقائق النسائية بجدة، حيث لا زال الأمل يحدوهن بإيجاد جمعية تختص بكافة أمورهن، في ظل تزايد أعدادهن وقضاياهن.

إن ما نلمسه من مواجهة المطلقات والأرامل لظروف صعبة يتطلب إيجاد "لجنة وطنية" تهتم بالقضايا الخاصة بهن كالنفقة والحضانة، وكذلك إيجاد وظائف يستطعن من خلالها توفير "لقمة العيش" لأسرهن، إضافة إلى تقديم خدمات معنوية ومادية واستشارية ودورات تأهيلية متعددة، تصب جميعها في خدمة هذه الشرائح.

وكشفت دراسة أعدتها وزارة التخطيط خلال العام 1431ه أن حالات الطلاق في المملكة ارتفعت خلال الأعوام السابقة بنسبة (20%)، حيث وصلت في المملكة إلى أكثر من (30) ألف حالة خلال عام 2012م، لتبلغ (82) حالة في اليوم، بمعدل ثلاث حالات طلاق في الساعة الواحدة، وهو ما يُحتم وجود إستراتيجية لمساعدة المطلقات على مواجهة المشكلات المترتبة على ذلك، من خلال استحداث جمعية بمشاركة عدة جهات حكومية وأهلية ومؤسسات المجتمع المدني تعمل على التأهيل الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لهؤلاء النساء بما يتفق مع قدراتهن وإمكاناتهن البدنية والنفسية.

أساليب إبداعية

وقال "محمد الثبيتي" -مختص اجتماعي-: إن إنشاء جمعية خاصة للمطلقات والأرامل يجب أن تأخذ في الاعتبار المنظور المؤسسي الذي يبتعد عن الفردية والاجتهاد، بالقدر الذي ينبغي أن ترتكز جُل أعمالها ونشاطاتها على الأساليب الإبداعية التي تجعل من هذه الفئة عضوات فاعلات يشعرن بكيانهن المستقل، ودورهن في الحياة، وأنهن لسن عالة على مجتمعهن بل عونًا له، مضيفاً أن أكثرهن يواجهن ضغوطاً نفسية واجتماعية، وكذلك عدم وجود فرصة عمل تتلاءم مع وضعهن وإمكاناتهن، مشيراً إلى أنه بالنظر إلى حقوقهن نضمن لهن حياة كريمة تقيهن ذل السؤال وسطوة النظرة وألم الفراق.

لجنة وطنية

وشدّد "د.عوض الردادي" -وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الأسبق- على أهمية وجود جمعية وطنية يكون مجلس إداراتها من الجهات ذات العلاقة، مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل والعمل، وكذلك الداخلية وحقوق الإنسان والتربية والتعليم والصحة، على أن يكون لإدارتها فروع في مناطق المملكة بالتنسيق مع الجمعيات القائمة بالمناطق ولجان إصلاح البين والمحاكم والجمعيات الخيرية، بشأن القضايا الخاصة بالمطلقات والأرامل كالنفقة والحضانة والتنسيق بينها والمحاكم، إلى جانب إيجاد فرص للعمل في القطاع الخاص وحمايتهن من التعسف سواء في أماكن العمل من ناحية قبول الراتب القليل أو زيادة وقت العمل، مبيناً أن الجمعية الوطنية لها الحق في الاستعانة بالجهات الحكومية لتعطي الأولوية للمرأة بالنقل من عملها إلى منطقة أخرى في حال الطلاق أو الترمل، وفي النواحي الصحية بحيث تمنح بطاقات خاصة بها للدخول للمستشفيات الكبيرة ويكون لهم الأولوية في كافة المناطق، مع عمل أقسام خاصة بالجهات والدوائر التي قد تحتاجها لاستخراج بعض الأوراق الخاصة بها.

متابعة البرامج

وأكد "د.الردادي" على أن المرأة لا تحتاج إلى مساعدة الضعيف، فالمرأة قوية ولابد من النظر إليها كالرجل من حيث الكفاءة، مضيفاً أن هناك ظروفاً معينة تحتاج لمن يقف معها ويدلها، حيث تحتاج إلى مساعدة خاصة داخل الدوائر الحكومية، مبيناً أن التنسيق بين الجهات يُساعد المرأة على أداء شؤونها، خاصةً من الناحية الشمولية من حيث أبنائها وتنقلاتها وحمايتها من التعسف من قبل أهلها وإخوانها، لافتاً إلى أنه متى ما تبلورت هذه الأفكار ووجدت هذه الجمعية فهي ستحل جزءا كبيرا من مشاكل المطلقات والأرامل، موضحاً أنه من خلال اللجنة يمكن تقديم خدمات معنوية ومادية واستشارية ودورات تأهيلية متعددة، تصب جميعها في خدمة هذه الشرائح، بل وستكون لجنة إشرافية تنفيذية تتابع البرامج وكذلك الحماية من الطلاق والخلافات.

جوانب وقائية

وتحدث "د.إبراهيم بن محمد الزبن" -أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- قائلاً: يُعد الطلاق ظاهرة اجتماعية لها أبعادها المختلفة وأسبابها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، مضيفاً: "تشير الإحصاءات المنشورة أن معدلات هذه الظاهرة تتجه إلى الارتفاع، مما يجعلنا بحاجة إلى إستراتيجية ملائمة لمواجهتها تهتم بالجوانب الوقائية والعلاجية"، مبيناً أن الطلاق في معناه لغة الإطلاق ورفع القيد مطلقاً سواء كان هذا القيد حسياً أو معنوياً أو هو رفع قيد النكاح، أو هو انفصال الزوجين عن بعضهم البعض عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، ذاكراً أنه تختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة وهو البينونة الصغرى ويصل إلى ثلاث طلقات وهو البينونة الكبرى، لافتاً إلى أن دراسة أعدتها وزارة التخطيط خلال العام 1431ه تبين أن حالات الطلاق في المملكة قد ارتفعت خلال الأعوام السابقة بنسبة (20%) وفقاً لبيانات صادرة عن وزارة العدل، بأن حالات الطلاق في المملكة ارتفعت إلى أكثر من (30) ألف حالة خلال عام 2012م، لتبلغ (82) حالة في اليوم، بمعدل ثلاث حالات طلاق في الساعة الواحدة.

عائل وحيد

وأوضح "د.الزبن" أن تقارير حديثة أكدت ارتفاع نسبة الطَّلاق إلى أكثر من (35%)، خاصةً بين من تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين عاماً، حيث بلغت نسبة الطَّلاق في مكة المكرمة لعام 1433ه (39.08%)، وهي أعلى نسبة في مناطق المملكة، في حين بلغت النسبة في العاصمة الرياض (26.42%)، وفي المنطقة الشرقية لم تزد على (12.75%)، مبيناً أن أكثر من (60%) من حالات الزواج في المملكة تنتهي في عامها الأول، مشيراً إلى أنه كشفت بعض الدراسات العلمية عن خطورة هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع، فقد أوضحت دراسة صادرة عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية أن للطلاق تداعياته على المرأة حيث تعاني الزوجة من ضغط نفسي قوي بعد الانفصال، نتيجة ظروف الطلاق، وبسبب وجود الأبناء، حيث تتحول المطلقة إلى عائل وحيد، فضلاً عن موقف أسرتها من عملية الطلاق وصعوبة زواجها مرة أخرى إذا كانت فوق سن الأربعين.

آثار مُدمرة

وكشف "د.الزبن" أن تلك الدراسة أوضحت وجود آثار مدمرة لا تقتصر على الزوجة فقط، بل يتأثر الرجل أيضاً، حيث يعاني من أمراض جسدية ومشكلات نفسية بعد الطلاق مقارنة بحالاتهم قبل وقوعه، مضيفاً أن الرجل غالباً ما يجد نفسه وحيداً نتيجة طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تتسم غالباً بالسطحية، مبيناً أنه يتأثر الأطفال أيضاً نتيجة انهيار العلاقة الزوجية، حيث يؤثر سلباً على عملية تنشئتهم النفسية، ويفقدون الشعور بالأمان، ولا يحصلون على حاجاتهم الطبيعية من الشعور بالراحة والاستقرار والطمأنينة، التي هي عصب عملية التنشئة النفسية والاجتماعية للطفل، مُشدداً على أهمية وجود إستراتيجية لمساعدة المطلقات في المجتمع على مواجهة المشكلات المترتبة على الطلاق، وذلك من خلال استحداث جمعية بمشاركة عدة جهات حكومية وأهلية ومؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية، تعمل على التأهيل الاجتماعي والنفسي والاقتصادي لهؤلاء النساء، بما يتفق مع قدراتهن وإمكاناتهن البدنية والنفسية.

رؤية واضحة

وأكد "د.الزبن" على أهمية أن تتوافق أعمال الجمعية مع حاجة المجتمع ومتطلباته سواء للنساء المطلقات أو القائمين عليها، وذلك لرفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المطلقة وفق التشريعات والأنظمة، مضيفاً أنه ينبغي أن يكون لدى هذه الجمعية رؤية ورسالة واضحة تنص على التالي: "نعمل معاً لتكون المرأة المطلقة ذات قدرات متميزة ورائدة ومعتمدة في ذلك على إمكاناتها الخاصة"، مُشدداً على أهمية الإفادة من البرامج التأهيلية الملائمة وعلى الدعم المجتمعي المؤسساتي الحكومي والأهلي، مقترحاً أن تكون الأهداف العامة للجمعية أن تسعى إلى توفير الدعم الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والقانوني للنساء المطلقات من خلال المؤسسات الاجتماعية المتعددة في المجتمع، ويكون ذلك عن طريق عدة مجالات ووسائل، ومنها؛ إنشاء قواعد بيانات لخصائص المطلقات، والعمل على التطوير المستمر لأوضاعهن

المختلفة، وكذلك دراسة فرص العمل المتاحة للمطلقات بعد تدريبهن وتعليمهن على مختلف المهن التي يرغبن بها، إضافة إلى فتح الفرص للمتدربات من خلال برامج التوظيف.

تحسين الدخل

وشدّد "د.الزبن" على أهمية تشجيع النساء المطلقات على الالتحاق بهذه البرامج حتى يتعلمن المهارات اللازمة التي تجعل المجتمع يتقبلهن، وهذا بدوره يساعد هؤلاء النساء وأسرهن على تحسين مستوى دخولهن الاقتصادية، مما يسهم في نشر قيمة التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع التي حث عليها ديننا الإسلامي الحنيف، ويكون لذلك مردود ايجابي عليهن وعلى أسرهن باعتبارهن مواطنات لهن حقوق وعليهن مسؤوليات نحو المجتمع، مضيفاً أنه يُفضل أن تعمل الجمعية من خلال إدارة متخصصة تشمل طاقماً من العاملين المختصين وفقاً لاحتياجاتها المختلفة، وهذه الإدارة ينبغي أن تتضمن مشرفين إداريين وفنيين وقانونيين ومتخصصين اجتماعين ونفسيين، مبيناً أنه ينبغي تمكين بعض المطلقات من المشاركة في الجمعية على أن يتوفر لديهن الرغبة والقدرة والحد الأدنى من التعليم والخبرة في المجالات المختلفة المتعلقة بطبيعة العمل.

استراتيجيتان للحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652473.htm

نواف عافت (الرياض)

كشفت دراسة حديثة عن ظاهرة العنف الاسري، حصلت «عكاظ» على نسخة منها، أن الوقاية منه تستلزم تطبيق استراتيجيتين، أولاهما ضبط السلوك من خلال السيطرة على الغضب لكلا طرفي العلاقة وتوجيه التفكير صوب كيفية اصلاح الشأن والتغيير من انفعاله والاقناع بالحسنى واختيار الهدوء واتخاذ الاجراء المناسب البعيد تماما عن العنف والاحترام المتبادل من خلال تفهم القضايا التي تثير الحساسية والمشكلات، والثانية التزام افراد الاسرة بمبدأ الحق والواجب من خلال المحافظة على الحقوق والواجبات المشتركه بين الزوجين كالعشرة والمعروف وتلبية الحاجة الفطرية والاحترام المتبادل وكذلك تفهم موقف الطرف الآخر، ومن حقوق الزوج على زوجته الطاعة والقيام بواجباتها الزوجية والاسرية.

وأكدت الدراسة التي أعدها رئيس الجمعية الخيرية لرعاية الاسر السعودية بالخارج (أواصر) الدكتور توفيق السويلم، أنه يجب مواجهة العنف الاسري من خلال تفهم الحوار السليم وضبط السلوك وهذه العمليات تحتاج الى تدريب ومهارة من قبل الشخص الممارس للعنف، وبطبيعة الحال، يقول السويلم «نحن لا نتحدث عن الشخصية المرضية، وانما عن الحالات التي يحدث العنف فيها نتيجة الغضب وعدم القدرة على ضبط السلوك بحيث يشعر الشخص المعنف بالذنب بعد أن يقدم على سلوكه».

وأشارت الدراسة إلى أن العنف له أسباب عديدة اقتصادية، اجتماعية، نفسية، ثقافية، دينية، مذهبية، والانحراف في التربية والسلوك الاجتماعي والمخدرات، مضيفة أن التمسك بالشرع وتنفيذ النظام لهما الاثر الفاعل في وقف العنف عامة والحد من الضرر. واكدت الدراسة ان الفئات الاكثر عرضة للعنف الاسري هي الاطفال والنساء والمسنون والعجزة والمعوقون لعدم قدرتهم على الدفاع عن النفس، مشيرة إلى أن الانفتاح الاعلامي والتطور التكنولوجي يؤدي الى التعرف على ثقافات جديدة قد تساهم في تنامي المشاكل العائلية التي تزيد ظاهرة العنف الاسري.

موظفو مياه مكة يطالبون بالترسيم على بند التشغيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652701.htm

أحمد الحسني (مكة المكرمة)

طالب 200 شخص من موظفي شركة المياه الوطنية المعارين بمكة المكرمة في جرول بحقوقهم في الترقية وترسيم من هم على بند التشغيل، إثر إيقافها من قبل الوزارة؛ بحجة أنهم ملاك الشركة، بعد أن أعارتهم الوزارة للشركة سنتين على الرغم من انتهاء فترة الإعارة.

وتساءل الموظفون من وزارة المياه والكهرباء عن المبررات التي جعلتهم قيد الإعارة حتى الآن على الرغم من انتهاء الفترة المحددة بستة أشهر تقريبا. والتعاقد مع الشركة أسوة ببقية زملائهم كما حصل لموظفي الرياض، حيث تم التعاقد معهم خلال الستة أشهر الأولى من الإعارة.

وأوضح المهندس رائد مشاط وهو أحد المتضررين أنه تمت إعارتهم إلى شركة المياه الوطنية على برنامج التخصيص، بقرار من وزير المياه والكهرباء بتاريخ 1432/3/17 هـ لسنتين، انتهت ولم يتم التعاقد معهم حتى الآن.

وأفاد كل من أسامة قايد ومحمد صالح وبندر الحازمي وهم من موظفي الشركة، أنهم استبشروا خيرا عندما صدر توجيه خادم الحرمين الشريفين باعتماد تثبيت العاملين على بند التشغيل بوظائف رسمية، إلا أنهم حتى الآن لم يتم ترسيمهم موضحين أنهم تمت إعارتهم للشركة الوطنية، ولم يتم رفع أسمائهم للترسيم حيث اكتفت الوزارة بإعارتهم.

من جهة أخرى، أصدرت شركة المياه الوطنية بيانا تلقت «عكاظ» نسخة منه، تؤكد فيه انتهاءها من المراحل النهائية الخاصة بتقييم ونقل الموظفين المعارين لها في قطاع المياه والصرف الصحي بمكة المكرمة، وفق الآلية المتبعة والمعتمدة من المقام السامي الكريم، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (210) وتاريخ 1429/7/18هـ، القاضي بإعارة العاملين في القطاع المستهدف بالتخصيص إلى الشركة التي ستتولى إدارة القطاع.

وأوضحت الشركة أن تأجيل توقيع قرارات نقل الموظفين وتسكينهم مرتبط بتوفير المخصصات المالية المطلوبة للوظائف من الجهات المعنية، مبينة أن تثبيت الموظفين المعارين في مكة المكرمة والطائف سيكون شاملا للعاملين على كادر الخدمة المدنية، أو كادر التشغيل والصيانة، وذلك بعد انتهائها من مراحل التقييم للأداء والخبرات والمؤهلات وفق آلية النقل والإعارة، والتي تمثلت في إعارة الموظف لشركة المياه الوطنية لمدة سنتين، والتي جرى خلالها تأهيلهم وتدريبهم وتقييمهم ونقل من يجتاز اختبار تقييم المستوى إلى شركة المياه الوطنية، وعن المزايا التي سيحصل عليها الموظفون بعد نقلهم إلى شركة المياه الوطنية أوضح البيان، أنها ستكون مماثلة لما يحصل عليه نظراؤهم عادة في شركات القطاع الخاص.

بدء حملات التفتيش يؤجل تنفيذ المشاريع قرابة أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652454.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)

توقفت محلات تأجير معدات المقاولات الثقيلة أمس بمدينة جدة نتيجة قيام حملات التفتيش لتصحيح الأوضاع، وتوقع خبير المقاولات المهندس نزار جمجوم أن انتهاء فترات تصحيح الأوضاع ستساهم في تأخر المشاريع المقامة حاليا بمدة تتجاوز بين 6 حتى 9 أشهر، لنقص العمالة الكبير الذي ساهم في تأخر المشاريع عن أوقاتها المحددة لتسليمها.

وأفصح جمجوم أن محلات تأجير المعدات مقفلة يوم أمس، إضافة لعدم وجود عمالة في أول أيام تفتيش المخالفين، مبينا في الوقت ذاته أنه لابد من تحسين أوضاع السوق الحالي بتسهيل عمليات منح التأشيرات حتى يتم لحاق المشاريع القائمة كي لا تتعثر.

مبينا أن معظم المشاريع كانت متكلة خلال الفترة الماضية على العمالة السائبة ولكن الوضع الآن اختلف ولابد من تسهيل استقدام العمالة حتى يتم إنشاء المشاريع بوقتها، إضافة لتيسير عملية منح التأشيرات للمقاول والمؤسسات.

من جهته أوضح عضو لجنة المقاولين بغرفة جدة رائد الطيار أنه بعد انتهاء فترة تصحيح الأوضاع سيتأثر قطاع المقاولات من ناحيتين، أولهما أن أسعار العمالة ستزداد بنسبة تتراوح تقريبا بين 15 إلى 30 بالمائة، إضافة أن مؤسسات المقاولات الصغرى كانت تعتمد على عمالة خارج كفالتها والآن بدأت تحس بالنقص، وأن الشركات الكبرى هي المستفيدة من هذا الجانب لأنها ستستطيع نقل كفالة العمالة عليها، ولكنها ستدفع في الوقت ذاته تكاليف وأجور العمالة الذين نقلوا خدماتهم إليها.

موضحا أن الشركات الكبرى كانت تتعامل مع مقاولي الباطن خلال الفترة الماضية وهو ما تغير مؤخرا، مطالبا من وزارة العمل بضرورة تحسين أوضاع استقدام العمالة خلال الفترات المقبلة لتحسين أسعار السوق.

الجوازات: لا استثناءات .. و المياه لم نتأثر

60 ٪ من سائقي أشياب الفيصلية يتوقفون عن العمل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652696.htm

أحمد السلمي (جدة)

ظهرت بوادر أزمة مياه في أشياب الفيصلية في جدة مساء أمس، بعد أن ترك عدد كبير من السائقين العمل في قيادة الوايتات؛ خوفا من ضبطهم من قبل الجهات الأمنية، «عكاظ» زارت الأشياب، والتقت بعدد من السائقين الذين أرجعوا توقفهم كونهم يعملون لدى غير كفلائهم الحقيقيين، مبينين أنهم لم يستطيعوا تصحيح أوضاعهم خلال فترة التصحيح، لظروف مختلفة يتعلق بعضها بخلافهم مع كفلائهم، ولم يتحصلوا على كفيل آخر لنقل كفالتهم عليه، الأمر الذي دعاهم لإيقاف العمل خلال هذه الفترة التي تزامنت مع بدء الحملة الأمنية لملاحقة المخالفين.

يقول السائق نور علي لـ «عكاظ» إنه يملك الوايت ومسجل باسم كفيله بحكم النظام، ويدفع له شهريا 2000 ريال لكن الكفيل ألغى المؤسسة، وطالبه بالبحث عن كفيل آخر، لكنه لم يجد، وعلى إثر ذلك توقف عن العمل.

أما السائق ناصر علي من الجنسية الباكستانية، فأوضح أنه يعمل في هذا المجال من 10 سنوات بعيدا عن كفيله.

وأشار زميله محمد فاروق وهو سائق إلى أن هناك أكثر من 60 في المائة من السائقين العاملين في الأشياب يعملون لدى غير كفلائهم، وقد توقفوا عن العمل بناء على رغبة كفلائهم السابقين، وليس أمامهم سوى التوقف لحين إيجاد حل لهم.

وأوضح السائق هارون من الجنسية الصومالية أن كفيله رفض الاستمرار معه، وطالبه بنقل كفالته، وقد حاول لكن الظروف لم تساعده، ولم يجد أمامه سوى الاستسلام والتوقف عن العمل.

إلى ذلك، قال كل من المواطن صالح الشهري وحازم الشهري أنهما تفاجأ أثناء حضورهما لأشياب الفيصلية بتوقف الوايتات داخل أسوار الشركة؛ مما يشير بوضوح إلى قلة عدد الوايتات داخل الأشياب، مطالبا بضرورة إيجاد حل سريع حتى لا تتفاقم المشكلة مستقبلا وهذا ما يتوقعونه.

بدوره، أوضح المتحدث الرسمي لجوازات محافظة جدة المقدم محمد الحسين لـ «عكاظ» أن الحملات الأمنية التي تقوم بها الدوريات ستشمل جميع المنشآت دون أي استثناء سواء لشركة المياه الوطنية أو غيرها في سبيل القبض على المخالفين.

فيما أكد مصدر في أشياب الفيصلية لـ «عكاظ» أن المياه لا يوجد بها انقطاع، وأن عدد السائقين الذين لم يستطيعوا تصحيح أوضاعهم خلال مهلة التصحيح محدود، ولا يؤثر على انتظام عمل وايتات السقيا، وأضاف: هذا نظام يجب أن يمتثل له السائقون العاملون في وايتات أشياب الفيصلية وكفلاؤهم على حد سواء.

الطفل المعنف أصبح عدوانياً وبحاجة لعلاج نفسي

جد راكان: أخشى أن أموت قبل تصحيح وضع حفيدي

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131106/Con20131106652620.htm

عمرو سلام (جدة)

عادت قضية الطفل المعنف راكان لتطل برأسها من جديد، بعد أن هدأت منذ نحو عام، وهذه المرة اشعلها جده لوالدته، الذي كفله بعد خروجه من وحدة الحماية الاجتماعية في جدة التي عاش بها فترة الزمن، نتيجة تعرضه للضرب والحرق من والده ووالدته.

ويقول جد راكان العم أحمد مبروك: كفلت حفيدي وتوليت رعايته في جازان، بعد خروجه من دار الحماية في جدة، على الرغم من الظروف الصعبة التي أعيشها، وما فاقم المشكلة هو تجاهل الجهات المختصة للقضية وعدم الالتزام بوعودها تجاه الطفل.

وقال مبروك «حينما كانت قضية راكان مطروحة في الرأي العام، وجدت الاهتمام من جميع الجهات المختصة، وكانت جهودهم ملموسة، ويشكرون عليها، ولكن ما إن توقفت الصحافة عن الكتابة حتى توقف حال راكان معها، فلا يزال الطفل مجهول الهوية و لا تزال أوراقه الثبوتية في أدراج الروتين الإداري وتارة في جدة و تارة في الرياض وتارة في جازان و أنا رجل كهل لا اقوى

على الحركة و مراجعة الأقسام بشكل دوري»، مشيرا إلى أن عدم حصول راكان على الهوية الوطنية حرمه من تلقى العلاج في المستشفيات.

وأكد أن مدير المدرسة التي يتعلم فيها راكان قبله مؤقتا، وأمهله حتى نهاية الفصل الدراسي، وفي حال لم يحضر الهوية سيطرد من المدرسة، مستغربا من الشؤون الاجتماعية «إذ لم تكلف نفسها حتى بالاتصال و الاطمئنان على الطفل، ومعرفة ما إذا كنت أجيد تربيته أم لا».

وأضاف «وعلى الرغم من خروج والده من السجن إلا أنه لم يكلف نفسه السؤال عن طفله، كما أن والدة راكان رفضت قبوله في آخر مكالمة، واستغربت منها هذه التصرف حتى لو كانت ابنتي»، مشيرا إلى أنه يجد صعوبة في تربية 20 فردا إضافة إلى راكان، مشيرا إلى أنه تلقى وعودا من الشؤون الاجتماعية و الضمان الاجتماعي و لكن لم يحدث أي تقدم.

وأكد أنه يربي راكان «ابتغاء للأجر وليس لأنه حفيدي»، ملمحا إلى أنه لاحظ على الطفل تصرفات عدوانية مفرطة مع من هم في سنه، وربما بسبب ما تعرض له من أهله.

وبين مبروك أنه يحتاج لإنهاء الاجرءات الخاصة بالأوراق الثبوتية للطفل، وعرضه على أطباء نفسيين، لافتا إلى أنه لا يستطيع أن ينقله إلى جدة لأنه مجهول وبلا أوراق ثبوتية.

وتابع «أخشى أن اموت، ويظل حفيدي راكان بلا هوية، ويتدهور وضعه»، متمنيا تدارك وضع الصغير قبل فوات الأوان.

في المقابل، أكد مدير وحدة الحماية الاجتماعية في جدة صالح سرحان الغامدي أنهم قدموا التسهيلات والمساعدات كافة للطفل راكان، مشيرا إلى أنه في حاجة إلى شهادة ميلاد، وجرت مخاطبة الجهات المعنية في هذا الخصوص.

وقال الغامدي «ينبغي على والد الطفل وجده مراجعة الاحوال المدنية وإحضار الشهود والانتهاء من الاجراءات الرسمية الخاصة بهم».

وكانت وحدة الحماية الاجتماعية بجدة أغلقت ملف الطفل «راكان» الذي تعرض لعنف تمثل في حرقه بالنار والماء المغلي والضرب المبرح، وعقب الانتهاء من علاجه وإخضاعه لعمليات تجميل، وعاش مؤقتا في كنف وحدة الحماية الاجتماعية بجدة، حتى تم نقله ليعيش في كنف جده لأمه بجازان.

وبينت اللجنة المشكلة من وحدة الحماية أن الطفل حرم من الالتحاق بالمدرسة وله أربعة إخوة ثلاثة أولاد وبنت، وأن والده ووالدته يضربانه إما بسبب شقاوته كما قال أو لأنه يتبول في ملابسه أحيانا أخرى على حد تعبيره.

الحياة
AL HAYAT

التميمي: لا استثناءات من شرط موافقة الشؤون الاجتماعية" على الزواج من يتيمات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/569108

الدمام – رحمة ذياب

أكدت مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة التميمي، عدم إمكانية عقد نكاح أية فتاة من الفتيات اليتيمات في الدور، أو خارجها، ممن ترعاهن وزارة الشؤون الاجتماعية، «ما لم ترد موافقة رسمية من الوزارة». وقالت: «إن هذا الإجراء معمول به منذ بداية العمل في المكتب، ولا توجد أي حالات استثنائية».

وأشارت التميمي، إلى أن الوزارة ربطت بين حصول المتقدم للزواج من إحدى فتيات الدور، على المكافأة المالية الخاصة بها، ومقدارها 60 ألف ريال، بالحصول على الموافقة الرسمية من الوزارة، التي تصدر بعد دراسة «مستفيضة» لتأكيد أهليته للزواج، وذلك قبل عقد النكاح.

وأكدت حرص وزارة الشؤون الاجتماعية، على «حفظ حقوق الفتيات الأيتام، وتأمين حياة أسرية كريمة لهن بعد الزواج»، مشيرة إلى أنه «في حال كان المتقدم للزواج من غير السعوديين؛ فلا بد من موافقة الجهات المختصة، بعد رفع مذكرة تأييد من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، في حال مناسبة المتقدم وأهليته للزواج».

إلى ذلك، طالبت مسؤولات في لجان التنمية الاجتماعية النسائية ومراكز الأحياء في حاضرة الدمام، بتخصيص موازنات مستقلة للجان النسائية، تساعدها على القيام بدورها في تفعيل وتنفيذ برامجها لخدمة سكان الأحياء التابعة لها. كما طالبن بإنشاء «ديوانية رسمية» تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، كمقر لاستقبال الأهالي في كل حي. فيما طالب البعض بإنشاء «لجان تنمية اجتماعية نسائية مستقلة»، وهو ما تقدمت به رسمياً، سيدتان في حاضرة الدمام.

جاء ذلك خلال اللقاء الثالث للجان التنمية الاجتماعية في حاضرة الدمام، الذي عقد أول من أمس، في مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في الشرقية، بحضور 7 لجان نسائية، وبرئاسة رئيسة قسم مراكز التنمية واللجان في المنطقة هدى البقشي، التي أكدت ضرورة «التعاون بين المؤسسات الاجتماعية الأهلية التنموية، وتفعيل الدور الإشرافي، وإيجاد وسيلة فاعلة للتواصل»، مشيرة إلى أن اللقاء يهدف إلى التعريف بالمبادرات التنموية الثمانية التي تم تدشينها برعاية وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، أخيراً. وتشمل المبادرات: «إرشاد» لتحقيق الاستقرار الأسري، و»دلوني»، التي تسعى لمساعدة المواطنين للوصول إلى الخدمات الاجتماعية المتاحة للجميع، و»ساند» لمسح المناطق والأحياء اجتماعياً، والرفع بحاجاتها وسكانها إلى جهات الاختصاص، و»تأهيل» لتهيئة المقبلين والمقبلات على الزواج، وتعريفهم بأساسيات التعامل بين الزوجين، و»جاري»، وتسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط الاجتماعي بين الجيران، في ظل التوسع العمراني داخل المدن، و»الرائدة الاجتماعية»، التي تسعى إلى تحقيق التوعية والتثقيف الاجتماعي والمساندة الاجتماعية للأسر في منازلها، و»ضيافة» لتهيئة الكوادر البشرية المتخصصة لمتابعة مراكز ضيافة الأطفال، و»إنتاجي» لتنشيط برنامج الأسر المنتجة، ومساعدتها على التسويق.

وطالبت البقشي، كل لجنة تنمية اجتماعية بتبني «مبادرة أو مبادرتين منها، ضمن خطتها للعام الهجري الجديد، وتوظيف جميع برامجها وأنشطتها لتحقيقها»، مؤكدة دعم الوزارة لهذه المبادرات، من خلال «إصدار دليل واضح وحقيبة تدريبية لكل مبادرة مع تدريب، وتأهيل منسوبي ومنسوبات لجان التنمية الاجتماعية المنفذين لهذه المبادرات».

فيما أعلنت رئيسة قسم المراكز واللجان في «تنمية الشرقية»، عن إقامة معرض للأسر المنتجة نهاية شهر ربيع الأول المقبل، مطالبة الجميع بالتعاون والإسهام في المعرض، من خلال الأسر المنتجة في أحيائهم، ودعوتهم للمشاركة في المعرض وتسويق منتجاتهم.

السعودية: السلطات الأمنية نظرت في61 حالة شغب قبل عام.. غالبيتها في حائل !

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/569237

الرياض - أبكر الشريف

علمت «الحياة» أن السلطات الأمنية السعودية سجلت 61 قضية شغب في المملكة العام قبل الماضي، فيما بلغت قضايا الأخلاقية المنظور فيها في جميع الجهات الأمنية 19435 قضية.

وكشفت مصادر موثوقة لـ«الحياة» عن تسجيل 11 حالة شغب في العاصمة الرياض في العام 2011، فيما أثير 25 حالة في منطقة حائل وحدها، و10 حالات في مكة المكرمة، وتسع حالات في المدينة، وست حالات في منطقة تبوك، وحالتين في المنطقة الشرقية.

وبينت المصادر أن أكثر الحالات المنظورة من الجهات الأمنية تتمثل في قضايا مخالفات النظام العام بنسبة بلغت نحو 45 في المئة من القضايا، والتي وصلت حتى 227 ألف قضية في المملكة، وغالبيتها كانت في منطقة جازان والتي بلغت فيها نحو 121 ألف قضية، وتلتها منطقة مكة المكرمة بواقع 58 ألف قضية.

وأشارت إلى أن نسبة قضايا الحقوق الخاصة بلغت 17 في المئة بعدد 85668 قضية في كل أنحاء المملكة، كانت أكثرها في المنطقة الشرقية التي ادعى فيها أكثر من 30 ألف شخص على آخرين، فيما سجلت منطقة عسير 23 ألف قضية حق خاص، و8989 قضية في مكة المكرمة، و6299 قضية في المدينة المنورة.

وأفادت المصادر بأن القضايا الأخلاقية بلغت مرحلة متقدمة، إذ سجلت 19435 قضية تتعلق بـ«الأعراض»، أكثرها في منطقة الرياض بواقع 7513 قضية، و5410 قضية في مكة المكرمة، و 1737 قضية في المدينة المنورة، و 1781 قضية في المنطقة الشرقية.

وصُنفت القضايا التعبدية في تصنيف خاص سمتها «قضايا العقائد والعبادات والآداب الشرعية»، إذ ضبط فيها نحو 6828 قضية في مناطق المملكة كلها، كانت أكثرها في مكة المكرمة، والتي سجل فيها 2370 قضية متعلقة بالعبادة، وبعدها العاصمة السعودية الرياض التي وثق فيها 2337 قضية، وبعدها المدينة المنورة التي فيها نحو 732 قضية.

ونظرت جهات الضبط نحو 246 قضية تقنية، غالبيتها كانت في العاصمة السعودية الرياض التي كانت بها نحو 175 قضية لوحدها، و36 قضية في حائل.

طالبات يدرسن في مطبخ المدرسة بسبورة" من السيراميك!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/569212

جدة - فواز المالحي

جدل سئم المجتمع من النقاش فيه، وتكرار الشكاوى التي لا مجيب لها حول المباني المدرسية المستأجرة للبنين والبنات، وصعوبة تهيئة البيئة التعليمية السليمة لمن هم على المقاعد الدراسية.

في إحدى مدارس شمال شرق جدة في حي الحمدانية تستعد كل مساء بعد الظهيرة طالبات المدرسة الثانوية إلى الخروج من منازلهن بعد مساعدة والدتهن في أعمال المطبخ، لتذهب إلى مطبخ المدرسة لتقلي حصة الرياضيات، وتعلم المعادلات على سيراميك جدار المطبخ، ويقضين فيها يومهن الدراسي كاملاً. وشكى لـ «الحياة» عدد من طالبات المدرسة على لسان أولياء أمورهن حالهن، إذ تقول إحداهن: «نقضي يومنا الدراسي في مطبخ المبنى المدرسي دون طـاولات أمامية تتكئ عليها كتبنا، لاسيما وأننا نقضي جهداً واسعاً لنقل ما يتم تدوينه على السبورة السيراميكية، ولاننتهي إلا بعد أن تشل حركة أيدينا من إنحنائنا على أنفسنا».

فيما تذمر والد إحداهن من حال ابنته وزميلاتها، إذ يقضين يوماً كاملاً من دون تكييف، والسبب هو عدم وجود صيانة للمبنى، كونه تتناوب عليه الطالبات صباحاً ومساءً، ما اضطرت المعلمات إلى ابتكار فكرة الدراسة في المطبخ كون جهاز التكييف به يعمل بشكل سليم عن بقية الفصول المستكهلة، مشيراً إلى أن إحدى المعلمات اتخذت طاولة الطعام مساحة لاستخدام أدواتها التعليمية وصفّ أقلام السبورة المحولة من جدار إلى سبورة.

واقترح أحد أولياء الأمور خلال حديثه مستهزءاً: «يجب دمج وزارة التعليم مع وزارة النقل والإسكان، لأنها لا تتجاوز الوزارة الخدمية التي لا تدرك قيمة العلم والتعليم والابتكار».

ويقول إمام أحد المساجد في الحي علي القرني: «هناك أراض حكومية للمالية ويمكن لإدارة التعليم اقتطاع جزء يسير من الأراضي التي يأجر جزء منها لشركة أرامكو وبناء منشأة تعليمية، إذ بلغ عدد البرقيات والمعاملات التي تقدم بها أهالي أحياء الحمدانية 21 معاملة لطلب خدمات تنموية من مدارس بنين وبنات وخدمات بلدية وأمنية لخدمة أكثر من 12 حياً في قطاع شمال شرق جدة، ولكن جميعها تحت الدرس وباءت بالردف في أدراج المسؤولين».

فيما أشارت «ربيع اليامي» إلى أنه تم عرض قطع أراضٍ على المسؤولين لإنشاءات التعليم بأسعار مغرية جداً، خفضت لهم إلى 500 ريال لسعر المتر، ولم يجدوا أي تفاعل.

من جهته، أوضح الباحث في علم الاجتماع ماجد الحمدان لـ «الحياة» أن ما يحدث للطالبات يؤثر في فقد الجدية العلمية، وفقدان المقومات اللازمة لتنفيذ العملية التعليمية بنجاح، كما أن ذلك يعد انتهاكاً لقدسية العلم، إذ إن الحرم الدراسي في كل الدول الكبيرة، يعد أحد أهم مقومات الحث على التفـوق العلمي، كما أنها تعكس الحالة الـوزارية المتـردية والتي لا تجيد توزيع المـوارد وتنظـيم التعـليم، وبخاصة مع الدعم المالي اللا محدود من الحكومة السعودية.

في حين ما زالت الدراسات والخطط بحسب موقع بوابة الإدارة العاملة للتربية والتعليم في جدة تشير إلى أن الأهداف العامة لتطوير البيئة التربوية التعليمية لتلبية المتطلبات الكمية والنوعية للمرحلة المقبلة تستهدف زيادة أعداد المباني الحكومية المعدة لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية بنسبة 15 في المئة، وجميعها تحتاج إلى دعم مالي وموزانة تشغيلية.

"الأخطاء الطبية".. من الهيئات الشرعية إلى "محاكم خاصة"

تنشأ في 3 مدن كـ"مرحلة أولى"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166493&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

بهدف البت سريعا في قضايا الأخطاء الطبية، وعدم تأخرها وتراكمها لدى الهيئات الصحية الشرعية في المناطق، باشرت وزارتا العدل والصحة دراسة آلية جديدة لاستحداث محاكم مختصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية، في 3 مدن رئيسة يطلق عليها اسم "المحاكم الصحية الشرعية".

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن الدراسة تسعى إلى إيجاد محاكم متخصصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية، وتخصيص أعضاء متفرغين لها، من قضاة تابعين لوزارة العدل، واستشاريين وأخصائيين وخبراء من وزارة الصحة، خاصة بعد أن تم رصد صدور أحكام غير دقيقة، نتيجة اجتهادات شخصية من رؤساء اللجان في الهيئات الشرعية الطبية، إضافة إلى عدم تفرغ الكثير من أعضائها وارتباطهم بوظائف.

وفيما رأى رئيس الهيئة الشرعية الصحية بجدة سابقا عبدالرحمن العجيري، في تصريح إلى"الوطن"، أن مسعى وزارة العدل بوضع محاكم تهتم بتسريع البت في قضايا الأخطاء الطبية سيكون له دور إيجابي في تقليص عدد القضايا المتكدسة، حذر المحامي والمستشار القانوني الدكتور عمر الخولي، من إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأخطاء الطبية، إلا بعد دراسة شاملة ومتكاملة.

سعيا إلى تسريع قضايا الأخطاء الطبية داخل أروقة الهيئات الصحية الشرعية، والحد من تأخيرها وتراكمها لدى الهيئات الصحية الشرعية في المناطق، باشرت وزارتا العدل والصحة دراسة آلية جديدة لاستحداث محاكم مختصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية في 3 مدن رئيسية، وسيطلق عليها اسم "المحاكم الصحية الشرعية".

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن انطلاق هذه المحاكم في 3 مدن يعتبر مرحلة أولية تستهدف مراحلها اللاحقة كافة المناطق والمدن، وتستهدف تسريع عملية البت في قضايا الأخطاء الطبية، ووضع حد للانفلات الذي تشهده الهيئات الصحية الشرعية في 18 منطقة.

وكشفت المصادر أن هذه الدراسة تعمل عليها حاليا وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الصحة لإيجاد محاكم متخصصة بالنظر في قضايا الأخطاء الطبية وتخصيص أعضاء متفرغين لها من قضاة تابعين لوزارة العدل واستشاريين وأخصائيين وخبراء من وزارة الصحة، خاصة بعد أن تم رصد صدور أحكام غير دقيقة نتيجة اجتهادات شخصية من رؤساء اللجان في الهيئات الشرعية الطبية تشتمل على أحكام بالغرامات المالية في قضايا أخطاء طبية، وأنه يعاب على الهيئات الشرعية الصحية عدم تفرغ العديد من أعضائها وارتباطهم بوظائف أخرى، مما أدى إلى تأخر المواعيد لشهور عدة.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس الهيئة الشرعية الصحية بجدة سابقا عبدالرحمن العجيري لـ"الوطن" أن ما تسعى له وزارة العدل بوضع محاكم تهتم بتسريع البت في قضايا الأخطاء الطبية سيكون له دور إيجابي في تقليص عدد القضايا المتكدسة داخل أروقة الهيئات الشرعية الصحية، كاشفا أن نسبة الأخطاء الطبية التي تنظرها الهيئات في 18 منطقة لا تتجاوز 3 % ، مشيرا إلى أن هناك حالات أخطاء طبية ترتكب داخل المستشفيات الخاصة ولا تصل للهيئات الشرعية وذلك لإخفاء هذه الأخطاء عن ذوي المتوفين أو ممن تعرض لخطأ طبي أفقده منفعة.

من جانبه، حذر المحامي المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي من إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الأخطاء الطبية، إلا بعد دراسة شاملة ومتكاملة توضح سير عمل تلك المحاكم، مشيرا إلى أن تخصيص محاكم ووضعها تحت مظلة وزارة العدل قد يؤثر على مسارها سلبا وقد يعوق عملها عن الأداء المطلوب. وأضاف أن إبقاء الهيئات الشرعية الصحية للنظر في القضايا الصحية يلعب دورا إيجابيا في البت في القضايا حسب الخبرة، فجميع أعضاء الهيئات الشرعية من منسوبي الصحة وقد يكون أغلبهم استشاريين وأطباء وأخصائيين إلى جانب قضاة. وأشار إلى أنه لا يمكن إنكار أن الهيئات

الشرعية تعاني سلبيات عدة، منها عدم تفرغ الأعضاء المنسوبين لها، مبينا أن عمل الهيئات في 18 منطقة متفرقة في السعودية يتم وفق أوقات متأخرة بعد انتهاء ساعات عمل لجنة من منسوبي وزارة الصحة، مما تسبب في حدوث تأخير في البت وإطالة مدة القضايا.

وكشف الخولي أن هناك عائقا رئيسيا للهيئات الشرعية الصحية وهو تقييد الأخطاء، بحيث يكون أقصى حد بأن يكون التعويض مرتبطا بالدية ولا يحق للهيئات الشرعية الصحية النطق بالحق العام وإرجاع النطق بالحق العام للمحاكم الجزئية، مشيرا إلى أن إعطاء الهيئات الشرعية صلاحيات المحاكم في البت في الحق العام والخاص سيجعل الهيئات الشرعية الصحية تؤدي دورها بشكل أفضل. وأضاف أن المحاكم الصحية الشرعية قد يكون لها إيجابية وتؤدي عملها بالشكل المطلوب أفضل من الهيئات الشرعية وذلك في حال وضع استراتيجية مدروسة لعمل هذه المحاكم، وأن تضم بين أعضائها استشاريين وأخصائيين وخبراء من وزارة الصحة إلى جانب القضاة، بشرط أن يكون هؤلاء الأعضاء متفرغين ولا يرتبطون بأعمال أخرى.

30٪ من سكان "الأربطة" سعوديون

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=166492&CategoryID=3

جدة: تهاني البقمي

كشف المشرف على برنامج المتابعة الصحية لساكني الأربطة الخيرية بصحة جدة محمد القازلي لـ"الوطن"، أن 30% من نزلاء الأربطة بجدة - وعددهم 62 - سعوديون، وأن غالبية النزلاء مصابون بأمراض مزمنة مثل السرطان، وارتفاع السكر، وضغط الدم، وآلام المفاصل.. جاء ذلك خلال إطلاق صحة جدة أول من أمس المرحلة الثانية من برنامج المتابعة الصحية لساكني الأربطة الخيرية بالمحافظة.

وأكد القازلي أن أسباب إصابة النزلاء بالأمراض تعود إلى عدم المتابعة، وافتقاد التوعية الصحية، وفقدان النزلاء للتواصل مع عوائلهم، مما يرهق نفسياتهم، خصوصا أنهم منفردون بحياتهم المعيشية، ولا يوجد من يعولهم ماديا.

وأضاف أن "عدد الفرق المشاركة في تنفيذ هذه المرحلة من البرنامج 12 فرقة طبية وفنية من مختلف الفئات والتخصصات الصحية، تشتمل كل منها على طبيب، وممرض، وأخصائي اجتماعي ونفسي، ومراقب صحي، وطبيب أسنان، مشيرا إلى أن الفرق تعمل يومياً من الثالثة ظهراً وحتى السابعة مساءً، ما عدا الإجازات الأسبوعية.

مواجهة الإرهاب مهمة وطنية لا تحتمل التأجيل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=18848

يوسف عبدا لله مكي

لم يعد ممكنا أو مقبولا تجاهل ما يجري من تصعيد خطير في عمليات التخريب. حروب إبادة وقتل بالجملة، وتفجيرات يومية تحصد العشرات من الأبرياء. هذا الأسبوع، يبدو أنه الأكثر عنفا وحصدا في الأرواح والممتلكات. ففيه بلغت أعمال التطرف مستوى غير مسبوق منذ فترة طويلة، شملت مصر وتونس واليمن والعراق وسورية. وتسببت في مصرع عدد كبير من المدنيين، الذين شاء حظهم العاثر، أن يكونوا بأماكن التفجيرات والقتل.

في كل هذه المواقع هناك جنود مجهولون يتصدون للإرهاب بصدورهم، ويصنعون ملاحم البطولة دفاعا عن أوطانهم وشعوبهم، هم رجال الأمن البواسل، وطواقم الهلال الأحمر، والأجهزة الطبية، التي تحاول أن تقلل من الخسائر، وتضمد جراحات المصابين، لكن طوفان الإرهاب العاتي، أقوى من إمكاناتهم.

استفحال هذه الظاهرة، وتصاعدها واستمرارها لأكثر من عقدين من الزمن، في العالم الإسلامي، ومن ضمنه عدد من البلدان العربية، يقتضي صياغة مشروع استراتيجي وطني شامل لمكافحتها. بمعنى استيعابها لمختلف الأسباب التي أدت لاستفحال ظاهرة التطرف، وأيضا القوى المجتمعية المطلوب زجها في المواجهة الكبرى لهذه الظاهرة الخطيرة على الأمن العربي ومستقبله. ذلك يفترض جدلا، أن لا تقتصر المواجهة على خندق واحد، وتدع الخنادق الأخرى مكشوفة دون حراسة. ومع التسليم بأن الحلول الأمنية، هي أمر لا مفر منه، لكون المتوقع منها أن تضعف قوى التطرف، لكنها وحدها ليست بمقدورها سبر غور المشكلة، واقتلاعها من جذورها.

لقد ناقشنا هذا الموضوع قبل عدة سنوات، حين كانت بلادنا ضحية لسلوكيات جماعات التطرف، وأشرنا في حينه، إلى أن المشروع الوطني الشامل لمواجهة الإرهاب، ينبغي أن لا يتقوقع في أوساط النخب الفكرية، بل يزج بطاقات الشعب كله في المواجهة. اتجاه المشروع الوطني لمواجهة الإرهاب، يجب أن يسير من الأسفل إلى الأعلى، فيتصدى للمرتكزات الفكرية والثقافية للتطرف. وضمنها ضروب النشاط الاجتماعي السلبي الذي نمارسه في مختلف الميادين. المرتكزات الثقافية، ليست دائما طافية على السطح، فما هو ظاهر سهل التعامل معه، ولكن الخطورة هي في ما هو كامن، منتظرا فرصته للظهور، بما تسمح به الظروف.

ما يجعل المواجهة مع الإرهاب عملية صعبة، هو أنه عمل تآمري، صفته السرية، والأوامر تصل من القمة، من أمراء الحرب إلى القاعدة، جيل التائهين والمضللين، وهي غير خاضعة للسؤال أو للمناقشة. وما يجعل الالتزام بها سهلا من قبل الأتباع، هي وجودها في مجتمعات منغلقة، تجرم التنوع واحترام الرأي الآخر. إن فكر الإرهاب يتطلب خضوعا كاملا، وتغييبا للعقل، وجمودا في تفسير النصوص، واتهاما لمن يؤمن بالحوار بالهرطقة إن لم يكن بالخيانة، وتقسيم العالم إلى فسطاطين: فسطاط الإيمان، وفسطاط الكفر.

وعندما يتعلق الأمر بموضوع الحوار، فإن قوى التطرف تقف على الجادة الأخرى، ولا تقبل به، ولذلك فلا جدوى من الحوار مع هذه القوى. فالحوار يتم أساسا بين أطراف تقبل الاختلاف، ودلالته المعرفية هي إمكانية الاستفادة المتبادلة من خبرات وآراء المتحاورين. وأنه يعني منهجيا، استحالة استحواذ فرد أو فئة سياسية أو اجتماعية على مجمل القول، دون إتاحة الفرصة للإسهامات الفكرية والآراء الأخرى. الحوار في أساسه تسليم بنسبية الحقائق وإمكانية تغيرها بما يسهم في إثراء المعرفة بحاجات المجتمع وطرق نموه وتطوره.. إنه بمعنى آخر، عمل يهدف إلى تكامل الخبرات بين مكونات المجتمع ويؤهل لمزيد من التبلور والنضج والانفتاح على المستجدات.

لقد أكدت تجربة الإرهاب في العشرين سنة التي مضت، أنه ليس له وطن أو عرق أو جنسية أو انتماء اجتماعي، وأنه عابر للقارات والأوطان. فالتفجيرات شملت العالم الإسلامي من جاكرتا إلى طنجة، وعمت عمليات التفجير معظم أرجاء الكرة الأرضية، لكن معظمها حدث في دار الإسلام. العنصر الوحيد الجامع لهذه المجموعات المتنافرة، هو اتفاقها على تكفير المجتمع، واعتبار أنها في هجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام، والحديث عن خلافة إسلامية.

منطقتنا العربية حافلة بصنوف الاحتقان واليأس، ومختلف أنواع الكبت. وهناك ارتباط وجداني عميق وعلاقة قوية لا تنفصل بين دول الجوار العربي، في فلسطين واليمن والعراق ولبنان وسورية، ومع دول المغرب العربي. وليس من جدل في أن كثيرا من الظلم والجور الذي لحق بالقضايا العربية، والتحيز غير العادل من قبل الغرب لصالح إسرائيل، واحتلال العراق، وحملات التهديد المستمرة بحق عدد من البلدان العربية، ألقى بظلال ثقيلة على الأوضاع العربية. كما أن فشل خطط التنمية وعجزها عن استيعاب الملايين من الشباب، خلقا بيئة ملائمة لاستقطابهم من قبل التكفيريين.

لقد ركزت معظم القراءات التي حاولت دراسة ظاهرة الإرهاب، على النهج التكفيري فقط، وتناست قضايا كثيرة لا تقل أهمية. إن نهج الإقصاء، ليس فقط حاصل جمود في تفسير النص، واحتكام إلى الخرافة وتسفيه للعلم فحسب، بل هو أيضاً حاصل بنية اجتماعية هشة، تسببت في وجودها عوامل عديدة، ليس أقلها التدخلات الخارجية.

في مواجهة فكر الإرهاب، لا بد من موازنة ثقافية دقيقة تلغي الاغتراب في الجغرافيا والتاريخ، فلا يغوص الفرد بعيداً في أعماق الزمن طلباً للأمان، ولا يتيه بعيداً عن مواطئ أقدامها، ومحط أفئدتها. الأوطان هي الحاضنة الجميع، والدفاع عنها وعن ثوابتها يأتي فوق كل الاعتبارات. وعندها يهزم التطرف، وتبدل ثقافة بثقافة، ونهج بنهج، حيث تحل ثقافة التسامح بديلاً عن ثقافة التكفير والضيق بالرأي الآخر.

في مواجهة التطرف والإرهاب، نصبح إزاء مشروعين: تغليب السيف على القلم، وسد أبواب الاجتهاد والفكر، أو أن نغلب القلم على السيف ونفتح النوافذ والأبواب للهواء النقي. مواجهة الإرهاب ينبغي أن تكون حاسمة، والانتصار فيها يتم بتراجع السيف لصالح القلم، فيهزم فكر الانغلاق، وتفتح الآفاق للعطاء والإبداع.

لا بد من ولوج عصر تنوير جديد، تشارك فيه القوى الواعية والمبدعة والخلاقة في مجتمعاتنا العربية، كل من موقعه. فيمارس الأديب والكاتب والفنان التشكيلي، والأستاذ في جامعته ومدرسته، والعامل في مصنعه، والفلاح في حقله، كل من موقعه في عملية النهوض والبناء.

الرياض
www.Alriyadh.com

التأمين الصحي وقضايا أخرى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/06/article881531.html

عابد خزندار

أعترف بأنني لا أعرف عمّا إذا كان قد صدر نظام للتأمين الصحي أم لا، وقد يكون هذا قصورا مني أو من وسائل الإعلام، والسبب في عدم معرفتي أنّ العديد من المختصين ما زالوا يتحدثون عن مقترحات لتطبيق هذا التأمين، وكأنه لا يوجد نظام له، ومن قبيل ذلك لقاء علمي عقد بجامعة الملك عبدالعزيز حول مستقبل التأمين الصحي في المملكة دعا من بين أشياء أخرى، إلى إلغاء عدم تطبيق التأمين الصحي على المقيمين الذين يعملون في القطاع الخاص ممن تجاوزت أعمارهم ستين عاماً، وهذا يعني أنّ هناك نظاما أو تعليمات بهذا الصدد، حقا إنه أمر يبعث على الحيرة،، خاصة وأنّ أحد الخبراء كشف عن أنّ هناك مشروعات للتأمين الصحي تخضع للدراسة، سواء في مجلس الشورى أو لدى المقام السامي، والتي سوف تدخل حيز التنفيذ بعد إقرارها، ومن بينها أن يشمل التأمين الصحي عمالة الكفالات الفردية والسعوديين المسافرين إلى الخارج وغير السعوديين الزائرين إلى المملكة والوافد المتزوج من سعودية والوافدة المتزوجة من سعودي.. الخ، وهذا أفهم منه أنه ليس هناك نظام للتأمين الصحي، أو أنّ هناك نظاما ولكنه يحتاج إلى تعديلات وإضافات، فهل يوجد مختص يزيل هذه البلبلة؟

ثمّ متى يأتي اليوم الذي يشمل فيه التأمين الصحي كلّ من يعيش على أرض البلد؟ وهناك قضية أخرى أثارها الدكتور فيصل شاهين مدير مركز زراعة الأعضاء وهي، أنّ حالات الوفاة الدماغية على مستوى المملكة تقدر ب ١٢٠٠ حالة سنويا، ويتم تسجيل ٧٠٠ حالة فقط، ويعمّ على الباقي، ولم يوضح الدكتور عن السبب في هذا التعتيم، وهل هناك شبهة جنائية؟

الكويت: تصحيح أوضاع3929 مقيماً غير قانوني إلى الجنسية السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/569251

الرياض - أحمد غلاب، الكويت - «الحياة»
تمكن 3929 «مقيماً في صورة غير قانونية» بدولة الكويت من تعديل أوضاعهم إلى «الجنسية السعودية». وأوضح مدير إدارة تعديل الأوضاع في الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين في صورة غير قانونية في الكويت العقيد محمد الوهيب أمس (الثلثاء) أنه تم تعديل أوضاع 3929 فرداً إلى الجنسية السعودية، و 1339 إلى جنسيات أخرى. وقال مصدر رسمي سعودي لـ«الحياة» أمس، إن «الأشخاص الذين أعلن الجهاز المركزي الكويتي عن تعديل أوضاعهم هم من فئة البدون إلى الجنسية السعودية، وهم من دخلوا إلى المملكة بتأشيرات حج أو عمرة، ثم بدأ بعضهم في إجراءات التقدم بالجنسية عن طريق امتداد أسري أو عشائري له في المملكة، حتى تم الحصول على الجنسية السعودية»، مشيراً إلى أن «المواطن السعودي لا يحتاج لشروط إقامة أو تصحيح وضع في الكويت». وأضاف: «كثير منهم حصل على تعريفات رسمية من معرفين في المملكة تفيد بامتداد جذوره إلى المملكة». وأشار المصدر إلى أن هذا الملف له حساسية، «إدارات عدة في البلدين تعمل على إنهاء الملف، وهي مشكلة كبيرة من دون شك، خصوصاً أن الكويت متشددة في مسألة الجنسية وتحديد الانتماء». وأشار الوهيب - بحسب وكالة الأنباء الكويتية - إلى أن «تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية يتمان بناء على جواز سفر صحيح، وبعد أن يقوم الجهاز المركزي بالتثبت من صحة الوثائق المقدمة»، مؤكداً أن «آلية تعديل الأوضاع هذه تتم بالتعاون بين الجهاز المركزي، وإدارة مباحث الهجرة في وزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية»، داعياً الراغبين في تعديل أوضاعهم إلى مراجعة مكتب الجهاز المركزي في إدارة هجرة محافظة مبارك الكبير لتسوية إقامتهم وتوفيق أوضاعهم بحسب قوانين الإقامة السارية في الكويت.
وشدد على أن «من الامتيازات التي يقدمها الجهاز المركزي للمقيمين في صورة غير قانونية ممن يتم تعديل أوضاعهم الحصول على إقامة فورية مجانية لجميع أفراد الأسرة مدة 5 أعوام وفق المادة 24 (كفيل نفسه) قابلة للتجديد، إلى جانب خدمات التعليم والصحة المجانية، والحصول على بطاقة تموين للأسرة، وأولوية التوظيف في الجهات الحكومية بعد الكويتيين، فضلاً عن عدد من الامتيازات والإعفاءات الأخرى».

كاريكاتير

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م

http://www.al-jazirah.com/20131106/cartoon.htm?car=mn

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 محرم 1435هـ - 6 نوفمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/569122